أيّها السوري، لا تثأر

سوريا الجديدة: طريق الوحدة والديمقراطية والتنمية المستدامة

رؤية شاملة للنهوض مدعومة بخطوات عملية

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد حمد النعيمي

المحور الإنساني العالمي للتنمية والأبحاث

في مواجهة الدعوات المشبوهة التي تحرض على الثأر والانتقام بين أبناء الشعب السوري، يؤمن المحور الإنساني العالمي للتنمية والأبحاث (الذي نقدم تعريفا به وبمنجزاته في آخر هذا المقال) بأن من واجبه الوطني والإنساني المساهمة في توجيه سوريا نحو مستقبل جديد مشرق. وتستند رؤيته إلى نهج علمي ومنهجي، مستفيدًا من دروس التجارب العالمية السابقة، ومستشرفًا المستقبل على أسس مدروسة تعزز الوحدة والتنمية المستدامة، بعيدًا عن دوامات الانتقام والصراعات، بناء على ذلك تأتي هذه المساهمة.

بعد نجاح الثورة السورية المسلحة في الإطاحة بالنظام السابق بتاريخ 8 ديسمبر 2024، تواجه سوريا اليوم تحديات كبيرة وفرصة فريدة لبناء دولة معاصرة تحقق تطلعات الشعب السوري. التحول من مرحلة الثورة إلى بناء الدولة يحتاج إلى رؤية واضحة وإرادة مشتركة لتجنب تعميق الانقسامات والعمل على توحيد الجهود في خدمة الوطن.

حملة "لا تثأر": نحو الوئام الوطني

مع بداية عهد جديد في سوريا بعد الثورة المسلحة والإطاحة بالنظام السابق، تواجه الدولة تحديًا كبيرًا يتمثل في توحيد الصفوف وتجاوز الانقسامات التي خلفها الصراع الطويل. تعزيز مفهوم المصالحة الوطنية ليس مجرد أولوية، بل ضرورة لبناء مجتمع سوري متماسك وقادر على المضي قدمًا نحو مستقبل أكثر إشراقًا.

لتحقيق هذا الهدف، يُقترح إطلاق حملة وطنية شاملة تحت شعار **"أيها السوري، لا تثأر"**، تهدف إلى معالجة جذور الانقسامات وإرساء قيم التسامح والوئام بين أبناء الشعب.

أهداف الحملة

1 .منع أعمال الانتقام:

- **العدالة الانتقالية بدلًا من الانتقام:**
  - تهدف الحملة إلى كسر دائرة الثأر والانتقام التي غالبًا ما تعقب الحروب والثورات.
  - التركيز على آليات العدالة الانتقالية لمعالجة الانتهاكات التي وقعت خلال الصراع بطريقة تعزز الثقة بين أبناء المجتمع.
  - يمكن إنشاء محاكم خاصة لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة أثناء النزاع، مع التركيز على المحاسبة العادلة بدلًا من الثأر الشخصي.
- **التصدي للعنف الفردي:**
  - إطلاق برامج توعية مجتمعية تحذر من مخاطر الانتقام، وتظهر أن الرد العنيف لا يجلب سوى المزيد من الألم والانقسام.

2 .إنشاء لجان مصالحة ووئام:

- **دور اللجان:**
  - تشكيل لجان مصالحة تتكون من شخصيات مؤثرة وموثوقة من جميع الأطياف المجتمعية، بمن فيهم رجال الدين، المثقفون، والقادة المحليون.
  - مهمة اللجان تشمل الوساطة بين الأطراف المتخاصمة، وتنظيم جلسات حوارية لتصفية الخلافات، وإعادة بناء الثقة.
- **آليات عمل اللجان:**
  - تنظيم جلسات استماع علنية تشارك فيها الأطراف المتضررة من النزاع، لتقديم شكاواها والمشاركة في إيجاد حلول.
  - توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للمتضررين من الحرب، لتخفيف الآثار النفسية وتعزيز قدرتهم على التسامح.
- **ضمان الشفافية:**
  - عمل هذه اللجان يجب أن يكون شفافًا ومفتوحًا للجميع، مع ضمان أن قراراتها تُحترم من قبل جميع الأطراف.

3 .تعزيز ثقافة التسامح:

- **الإعلام:**
  - إطلاق حملات إعلامية وطنية تدعو إلى الوحدة والتسامح، من خلال قصص نجاح لأفراد وجماعات تجاوزوا الخلافات وبنوا جسور الثقة.
  - إنتاج محتوى إعلامي يعزز الهوية الوطنية المشتركة ويركز على أن ما يجمع السوريين أكثر مما يفرقهم.
- **التعليم:**
  - إدراج دروس في المناهج التعليمية تركز على قيم التسامح والمواطنة.
  - تنظيم ورش عمل في المدارس والجامعات لتعزيز الحوار بين الطلاب من خلفيات مختلفة.
- **المجتمع المدني:**

- دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تركز على بناء السلام وتعزيز التعاون بين مختلف الفئات المجتمعية.
- إقامة فعاليات مجتمعية، مثل المهرجانات الثقافية والرياضية، التي تجمع الناس من مختلف المناطق والأطياف.

آليات تنفيذ الحملة

1. **تنسيق وطني:**
   - تشكيل هيئة وطنية لإدارة الحملة تضم ممثلين من الحكومة الانتقالية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية الداعمة.
2. **إشراك القادة المحليين والدينيين:**
   - تمكين القادة المحليين والدينيين من أن يكونوا سفراء للتسامح والسلام.
3. **دعم دولي:**
   - الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت في تجاوز الصراعات الأهلية، مثل جنوب إفريقيا ورواندا.
   - التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي للحملة.

التحديات المتوقعة وكيفية التعامل معها

1 .صعوبة كسر دائرة الثأر:

- يمكن أن تكون ثقافة الثأر متجذرة في بعض المناطق، ما يتطلب تدخلًا تدريجيًا ومجتمعيًا لبناء ثقافة بديلة تقوم على التسامح.

2 .الانقسامات العرقية والطائفية:

- يجب أن تركز الحملة على الهوية الوطنية الجامعة بدلًا من الهويات الفرعية.

3 .قلة الثقة بالمؤسسات:

- يتطلب نجاح الحملة بناء الثقة بين الدولة والشعب من خلال سياسات شفافة وعادلة.

الفوائد المتوقعة للحملة

1. **استقرار مجتمعي :**تقليل التوترات والنزاعات بين مختلف الأطياف.
2. **إعادة بناء الهوية الوطنية :**توحيد السوريين تحت راية واحدة بعيدًا عن الانقسامات.
3. **تعزيز التنمية :**تحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يُعد أساسًا لأي عملية إعادة إعمار وتنمية.

حملة **"لا تثأر "**ليست مجرد مبادرة آنية، بل مشروع وطني شامل يهدف إلى طي صفحة الماضي المؤلمة وفتح آفاق جديدة من الوحدة والازدهار. بتضافر الجهود والعمل الجماعي، يمكن لهذه الحملة أن تكون حجر الزاوية لبناء سوريا جديدة تقوم على المحبة والعدل والسلام.

أبرز التحديات التي تواجه سوريا الجديدة

مع الانتقال إلى مرحلة ما بعد الثورة، تواجه سوريا العديد من التحديات التي تتطلب رؤية متكاملة وإرادة قوية للتغلب عليها. هذه التحديات ليست مجرد عقبات، بل هي فرص لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة تضمن الاستقرار والازدهار.

1. الانقسامات المجتمعية

أ. جذور الانقسامات:

- الانقسامات المجتمعية في سوريا تعود إلى أسباب طائفية، عرقية، سياسية، واقتصادية.
- الحرب الطويلة عززت هذه الانقسامات وخلقت فجوة عميقة بين مختلف الفئات.

ب. استراتيجية المعالجة:

- **القبول بالتنوع :**
  - بدلاً من محاولة فرض رؤية موحدة، يجب الاعتراف بأن التنوع قوة يمكن استثمارها.
  - بناء خطاب وطني جامع يرتكز على الهوية السورية المشتركة بدلًا من الهويات الطائفية أو العرقية.
- **تعزيز الحوار :**
  - تنظيم مؤتمرات حوارية تجمع ممثلين من جميع الأطياف المجتمعية بهدف تعزيز التفاهم المتبادل.
  - إنشاء لجان محلية تعمل كوسيط لحل النزاعات على المستوى المجتمعي.
- **تعزيز سيادة القانون :**
  - ضمان العدالة والمساواة أمام القانون لكل المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.
  - إنشاء آليات لمحاسبة أي خطاب تحريضي أو عنصري.

ج. أدوات عملية:

- الإعلام: إطلاق حملات إعلامية تسلط الضوء على قصص النجاح التي تظهر كيف يمكن للتنوع أن يكون مصدر قوة.
- التعليم: إدخال مناهج دراسية تعزز مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية.

2. إعادة الإعمار

أ. حجم الدمار:

- دُمرت العديد من المدن والبنى التحتية بشكل كامل خلال الحرب، بما في ذلك المدارس، المستشفيات، الطرق، وشبكات الكهرباء.
- إعادة الإعمار تتطلب موارد مالية كبيرة وتخطيطًا دقيقًا.

ب. التحديات الرئيسية:

- **اختيار الشركات المساهمة :**
  - الحاجة إلى شركات ذات خبرة وكفاءة عالية لإعادة الإعمار.
  - تجنب احتكار المشاريع من قبل جهات بعينها لضمان عدالة التوزيع.
- **مخاطر الفساد :**
  - الحرب أفرزت بيئة خصبة للفساد، مما يتطلب آليات صارمة للرقابة والشفافية.
- **الموارد المالية :**
  - التحدي الأكبر هو تأمين التمويل اللازم دون الدخول في دوامة الديون الدولية.

ج. الاستراتيجيات المقترحة:

- **آليات اختيار المشاركين :**
  - وضع معايير واضحة وشفافة لاختيار الشركات والأفراد المساهمين في مشاريع الإعمار.
  - إعطاء الأولوية للشركات الوطنية لتوفير فرص عمل للسوريين ودعم الاقتصاد المحلي.
- **الشراكات الدولية :**
  - الاستفادة من دعم الدول الخليجية ودول الجوار في تمويل وإدارة مشاريع الإعمار.
  - إنشاء هيئة دولية مختصة تشرف على إعادة الإعمار لضمان الشفافية.
- **تحفيز الاستثمار :**
  - تقديم تسهيلات ضريبية وتشريعية للمستثمرين المحليين والدوليين.

د. الأولويات:

- التركيز على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والطرق.
- إعادة بناء المؤسسات التعليمية والصحية باعتبارها حجر الزاوية للتنمية.

3 .التحول الرقمي

أ. أهمية التحول الرقمي:

- التحول الرقمي ليس رفاهية، بل ضرورة لتحقيق الكفاءة والشفافية في مؤسسات الدولة.
- يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في الحد من الفساد، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين.

ب. التحديات:

- **البنية التحتية الرقمية :**
  - تضررت شبكات الاتصالات والإنترنت بشكل كبير خلال الحرب.
  - الحاجة إلى بناء بنية تحتية رقمية حديثة تغطي جميع المناطق السورية.
- **الموارد البشرية :**
  - نقص الكوادر المؤهلة لإدارة مشاريع التحول الرقمي.
- **التمويل :**
  - تكلفة تنفيذ مشاريع التحول الرقمي مرتفعة وتحتاج إلى خطط تمويل مستدامة.

ج. الاستراتيجيات المقترحة:

- **بناء البنية التحتية :**
  - الاستثمار في شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض، وتطوير أنظمة الحوسبة السحابية.
  - التعاون مع الشركات التقنية الدولية لتطوير بنية تحتية رقمية عصرية.
- **إصلاح المؤسسات الحكومية :**
  - رقمنة السجلات والإجراءات الحكومية لتسريع تقديم الخدمات.
  - إنشاء بوابات إلكترونية للخدمات الحكومية تسهل على المواطنين الوصول إليها.
- **التدريب وبناء القدرات :**
  - إطلاق برامج تدريبية مكثفة لبناء كوادر وطنية متخصصة في إدارة الأنظمة الرقمية.
- **التعاون الإقليمي :**
  - الاستفادة من تجارب دول الجوار، وبعض الدول العربية مثل الأردن والإمارات، التي قطعت شوطًا كبيرًا في التحول الرقمي.

التحديات التي تواجه سوريا الجديدة كبيرة ومعقدة، لكنها ليست مستحيلة الحل. الانقسامات المجتمعية يمكن تجاوزها من خلال تعزيز التسامح والمواطنة. إعادة الإعمار بحاجة إلى تخطيط شفاف وشراكات دولية فعالة. أما التحول الرقمي، فهو مفتاح لتحديث مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية المستدامة. بتضافر الجهود والإرادة الوطنية، يمكن لسوريا أن تبدأ عهدًا جديدًا من الوحدة والازدهار.

الدستور

العودة مؤقتا إلى دستور 1950 والاستفادة من دستور الهند 1950

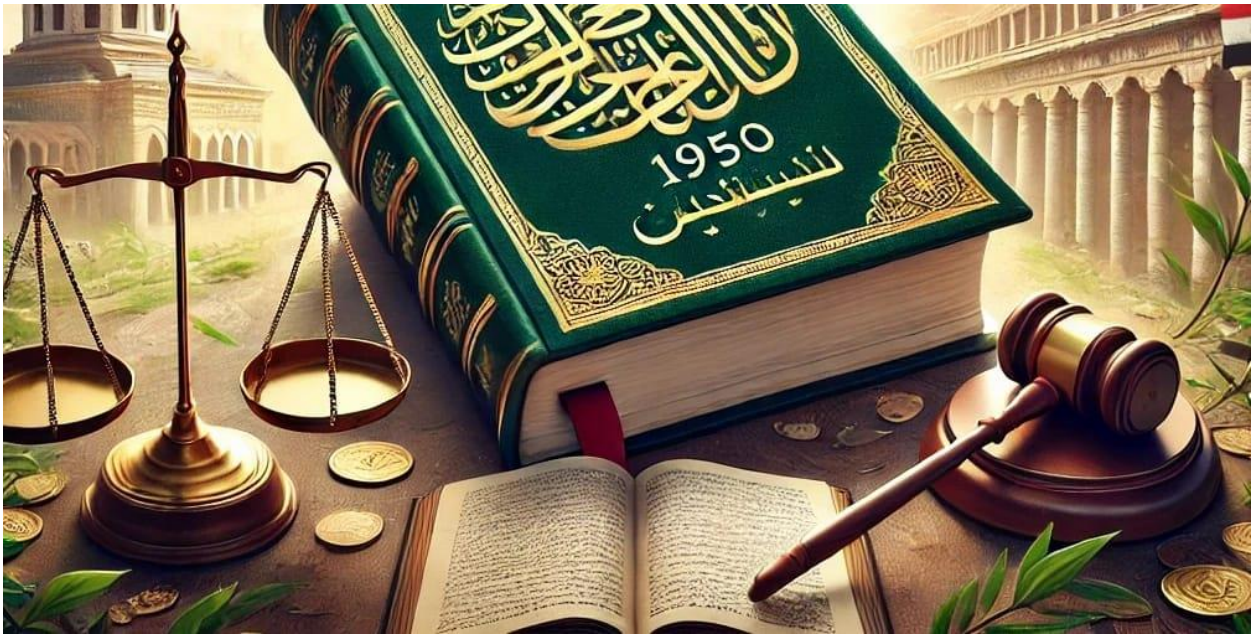

الدستور هو العمود الفقري لأي دولة حديثة، فهو الوثيقة التي تحدد مبادئ الحكم، وتوجه مؤسسات الدولة، وتضمن حقوق المواطنين. في مرحلة ما بعد الثورة السورية، يمثل صياغة الدستور أحد أهم الأولويات لضمان الاستقرار وبناء دولة ديمقراطية مدنية. يمكن تحقيق ذلك من خلال العودة إلى دستور سوريا لعام 1950 كأساس مؤقت، مع الاستفادة من تجربة دستور الهند لعام 1950 الذي نجح في إدارة التنوع وتعزيز العدالة الاجتماعية.

1 .مرحلة انتقالية دستورية: العودة إلى دستور 1950 كأساس مؤقت

أ. أهمية دستور 1950:

- يُعد دستور سوريا لعام 1950 من أكثر الدساتير تقدمًا في تاريخ البلاد.
- يتميز بتركيزه على مبادئ الديمقراطية والمدنية، مع احترام الحريات العامة وحقوق المواطنين.
- ينظم السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بطريقة متوازنة.

ب. تطبيقه في المرحلة الانتقالية:

- استخدام دستور 1950 كأساس مؤقت يعكس استمرارية قانونية ويحافظ على هوية الدولة.
- يتم تعديل البنود التي لم تعد ملائمة لواقع اليوم، مثل تلك المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- تحديد فترة زمنية لهذه المرحلة الانتقالية لا تتجاوز أربع سنوات، يتم خلالها تطوير دستور دائم.

ج. التعديلات المطلوبة:

- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان العدالة.
- ضمان تمثيل جميع الفئات السورية، بما في ذلك النساء والأقليات.

- إدخال بنود جديدة تتعلق بالتحول الرقمي وحقوق الإنسان وفقًا للمعايير الدولية.

2 .مشاركة النقابات والمجالس المتخصصة:

أ. دور النقابات والمجالس:

- النقابات والمجالس المتخصصة تلعب دورًا حيويًا في صياغة الوثائق الدستورية لأنها تمثل مصالح شرائح واسعة من المجتمع.
- إشراكها يضمن أن يكون الدستور انعكاسًا حقيقيًا لاحتياجات الشعب ورغباته.

ب. خطوات العمل:

1. **انتقاء بنود دستورية :**
   - دراسة دستور 1950 واختيار البنود التي لا تزال ذات صلة بواقع اليوم.
   - دمج هذه البنود في وثيقة دستورية مؤقتة.
2. **إعداد وثيقة دستورية :**
   - الوثيقة المؤقتة تشكل أساسًا للحكم خلال المرحلة الانتقالية.
   - يتم تعديلها بمرور الوقت بناءً على المشاورات الوطنية.
3. **الوصول إلى دستور دائم :**
   - خلال ثلاث سنوات، أو أقل يتم تطوير دستور دائم يعكس تجربة المرحلة الانتقالية ويضمن استدامة النظام الديمقراطي.

3 .الاستفادة من دستور الهند 1950:

أ. لمحة عن دستور الهند:

- دستور الهند 1950 وُضع في ظل تنوع عرقي وديني ولغوي مشابه للتحديات التي تواجه سوريا.
- ركز على تعزيز الوحدة الوطنية مع احترام التنوع.
- تضمن حقوقًا واسعة للمواطنين، خاصة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ب. الدروس المستفادة لسوريا:

1. **إدارة التنوع:**
   - تبني نموذج يعكس التنوع السوري، سواء كان طائفيًا، عرقيًا، أو مناطقيًا.
   - إنشاء مجالس تمثيلية للمناطق لضمان مشاركة الجميع في العملية السياسية.
2. **الحقوق الأساسية:**
   - وضع قائمة شاملة بالحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، المساواة، والحق في التعليم والعمل.
   - إضافة حقوق اقتصادية واجتماعية تعزز العدالة الاجتماعية.
3. **العدالة الاجتماعية:**
   - استلهام مبادئ "التوجيه السياسي" في دستور الهند، والتي تلزم الدولة بتحقيق التنمية المتوازنة لجميع فئات المجتمع.

- تضمين مبادئ تؤكد على مكافحة الفقر وتحقيق المساواة في توزيع الثروات.

4. **التدرج في التنفيذ:**
   - مثلما احتاجت الهند سنوات لتطبيق دستورها بالكامل، يمكن لسوريا وضع دستور دائم يتضمن مبادئ طموحة يتم تنفيذها تدريجيًا.

4 .مقترحات عملية لتطبيق الدستور في سوريا الجديدة:

أ. لجنة دستورية موسعة:

- تشكيل لجنة تضم ممثلين من النقابات، المجالس الشعبية، المجتمع المدني، والقوى السياسية.
- الاستعانة بخبراء دستوريين محليين ودوليين لضمان شمولية الدستور.

ب. حوار وطني واسع:

- تنظيم مؤتمرات حوارية على مستوى البلاد لمناقشة البنود الدستورية.
- إشراك المواطنين في العملية من خلال استبيانات وآليات تشاورية.

ج. ضمان الاستقلالية:

- استقلال القضاء كضامن لتطبيق الدستور دون تدخل.
- إنشاء محكمة دستورية عليا لمراجعة أي قرارات تخالف المبادئ الدستورية.

5 .أهمية الدستور الجديد لسوريا:

- **الشرعية :**الدستور يمثل حجر الأساس لشرعية الدولة الجديدة ويعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات.
- **الاستقرار :**يضع الدستور قواعد واضحة للحكم، مما يمنع النزاعات السياسية.
- **التنمية :**يخلق إطارًا قانونيًا داعمًا لحقوق المواطنين ويشجع الاستثمار والتنمية.

العودة إلى دستور سوريا لعام 1950 كأساس مؤقت، مع إدخال تعديلات مستوحاة من التجربة الهندية، يمكن أن تكون خطوة حاسمة في بناء سوريا جديدة. من خلال إشراك النقابات والمجالس المتخصصة، وضمان العدالة الاجتماعية، واحترام التنوع، يمكن للدستور الجديد أن يعكس تطلعات الشعب السوري ويؤسس لدولة ديمقراطية مدنية قوية ومستدامة.

التعاون الإقليمي والدولي: ركيزة لبناء سوريا الجديدة

التعاون الإقليمي والدولي يمثل عنصرًا أساسيًا في إعادة بناء سوريا بعد الحرب. هذا التعاون لا يقتصر على الدعم المالي فقط، بل يشمل تبادل الخبرات وبناء شراكات استراتيجية تعزز من استقرار البلاد وتسرّع عملية التنمية. سوريا، بموقعها الجغرافي وثقلها التاريخي، يمكن أن تستفيد بشكل كبير من التعاون مع دول الجوار والدول الخليجية في إعادة بناء مؤسساتها وتنفيذ خطط الإعمار.

1 .تعزيز التعاون مع دول الجوار

أ. أهمية التعاون مع دول الجوار:

- دول الجوار، مثل الأردن، العراق، لبنان، وتركيا، لها علاقات وثيقة بسوريا تاريخيًا وجغرافيًا.
- استقرار سوريا يخدم استقرار المنطقة ككل، مما يجعل هذه الدول شريكًا طبيعيًا في مرحلة إعادة الإعمار.

ب. الاستفادة من التجربة الأردنية:

- **المؤسسات الأمنية:**
  - الأردن يمتلك خبرة كبيرة في بناء مؤسسات أمنية محترفة تعتمد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
  - التعاون مع الأردن يمكن أن يشمل تدريب الكوادر الأمنية السورية على أساليب حديثة لإدارة الأمن الداخلي.
- **النظام الصحي:**
  - الأردن لديه نظام صحي متطور، خاصة في إدارة الأزمات الصحية.
  - الاستفادة من الخبرات الأردنية في إعادة بناء المستشفيات وتطوير برامج الصحة العامة.
- **قطاع التعليم:**
  - يمكن الاستفادة من التجربة الأردنية في تحديث المناهج التعليمية وإدخال التكنولوجيا في التعليم.
  - تعزيز التبادل الطلابي والبرامج التدريبية المشتركة بين سوريا والأردن.

ج. التعاون مع باقي دول الجوار:

- **العراق:**
  - التعاون في تأمين الحدود المشتركة وضمان حرية الحركة التجارية.
  - الاستفادة من العلاقات الاقتصادية لتطوير مشاريع بنية تحتية مشتركة.
- **تركيا:**
  - دعم برامج إعادة الإعمار خاصة في الشمال السوري، نظرًا لتطور قطاع البناء التركي.
  - الاستفادة من الخبرة التركية في التحول الرقمي والإدارة المحلية.
- **لبنان:**
  - التعاون في مجال إعادة اللاجئين السوريين بطريقة آمنة وكريمة.
  - الاستفادة من الخبرات اللبنانية في إدارة المؤسسات.

2 .دعم الدول الخليجية

أ. أهمية الدعم الخليجي:

- الدول الخليجية تمتلك إمكانيات مالية ضخمة وخبرات في إدارة مشاريع التنمية.
- تاريخيًا، لعبت دول الخليج دورًا مهمًا في دعم سوريا اقتصاديًا، ويمكن تجديد هذا الدور في المرحلة الحالية.

ب. أوجه الدعم الخليجي:

- **الدعم المالي:**
  - حشد استثمارات خليجية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار الكبرى، مثل البنية التحتية والطاقة.
  - إنشاء صندوق خليجي لدعم التنمية في سوريا بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
- **الدعم السياسي:**
  - تعزيز الاعتراف الدولي بالحكومة السورية الجديدة من خلال العلاقات الدبلوماسية الخليجية.
  - استخدام النفوذ السياسي الخليجي لدعم سوريا في المحافل الدولية.
- **التبادل الاقتصادي:**
  - إقامة شراكات اقتصادية بين الشركات الخليجية والسورية.
  - تطوير مشاريع مشتركة في قطاعات الزراعة، الصناعة، والطاقة.

ج. التعاون الثقافي والاجتماعي:

- تقديم منح دراسية وبرامج تدريبية للسوريين في الجامعات والمؤسسات الخليجية.
- دعم المبادرات الثقافية والفنية التي تعزز الهوية السورية وتربطها بالعالم العربي.

3 .تجنب الديون: إعادة الإعمار بطريقة مستدامة

أ. مخاطر الديون:

- الاعتماد الكامل على القروض الدولية أو الأجنبية لإعادة الإعمار قد يؤدي إلى أعباء مالية طويلة الأمد.
- تجربة العديد من الدول التي اعتمدت على القروض أظهرت تأثيرها السلبي على السيادة الوطنية.

ب. تشكيل مجالس استشارية:

- **التكنوقراط:**
  - تشكيل مجالس استشارية من الخبراء الاقتصاديين والتقنيين لوضع خطط إعادة الإعمار بطريقة مستدامة.
  - ضمان أن تكون قرارات الاستثمار مبنية على دراسات جدوى شاملة.
- **الشراكات الاستراتيجية:**
  - التركيز على الشراكات بدلاً من القروض، بحيث تستفيد سوريا من استثمارات مشتركة مع الدول والشركات.
  - تقديم امتيازات استثمارية طويلة الأجل بدلاً من القروض المباشرة.

ج. دعم المؤسسات الدولية:

- التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بطريقة مدروسة لتجنب الاعتماد المفرط عليها.
- التفاوض على منح وتمويل بشروط ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لسوريا.

آليات تنفيذ التعاون الإقليمي والدولي

1. **إنشاء هيئة وطنية للتعاون الدولي:**
   - تتولى هذه الهيئة إدارة العلاقات مع دول الجوار والدول الخليجية.
   - تعمل على تنسيق المشاريع المشتركة وضمان توزيع الدعم بعدالة.
2. **مؤتمرات إقليمية ودولية:**
   - تنظيم مؤتمرات لجذب الدعم والاستثمارات من دول المنطقة والعالم.
   - تقديم خطط واضحة وشفافة لمشاريع إعادة الإعمار.
3. **مراكز تدريب مشتركة:**
   - إنشاء مراكز تدريب متخصصة بالتعاون مع دول الجوار لتطوير الكوادر السورية في المجالات الأمنية، الصحية، والتعليمية.

التعاون الإقليمي والدولي هو مفتاح النجاح في بناء سوريا الجديدة. من خلال الاستفادة من خبرات دول الجوار، والدعم المالي والسياسي من الدول الخليجية، وتجنب الديون غير المستدامة، يمكن لسوريا أن تعيد بناء مؤسساتها واقتصادها بشكل يضمن الاستقرار والازدهار. التكاتف مع الجيران والأشقاء العرب سيخلق نموذجًا للتعاون الإقليمي في تحقيق التنمية والسلام.

الاهتمام بالمرأة ودورها في سوريا الجديدة

في مرحلة إعادة بناء سوريا بعد الثورة، يُعد تمكين المرأة وإشراكها في جميع المجالات أحد العوامل الأساسية لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة. فالمرأة ليست فقط نصف المجتمع، بل هي أيضًا عنصر رئيسي في بناء مستقبل يعكس قيم العدالة والمساواة. التركيز على دور المرأة لا يعزز حقوقها فحسب، بل يسهم في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع.

1 .تمكين المرأة: ضمان المساواة في جميع المجالات

أ. المساواة في التعليم:

- **التعليم حق أساسي :**ضمان وصول الفتيات إلى التعليم في جميع المناطق دون عوائق اجتماعية أو اقتصادية.
- **تعزيز التعليم التقني والعلمي :**تشجيع الفتيات على الانخراط في التخصصات العلمية والتقنية، التي تمهد لفرص عمل أفضل.
- **مناهج تعليمية داعمة :**إدخال مفاهيم تمكين المرأة والمساواة في المناهج الدراسية لتعزيز الثقافة المجتمعية حول أهمية دور المرأة.

ب. المشاركة في سوق العمل:

- **القوانين الداعمة :**وضع تشريعات تضمن المساواة في الأجور وفرص العمل بين الجنسين.
- **التوازن بين العمل والأسرة :**توفير سياسات داعمة مثل إجازات الأمومة المدفوعة وحضانات الأطفال في أماكن العمل.

- **تشجيع الريادة النسائية :**دعم النساء لبدء مشاريعهن الخاصة من خلال تقديم تمويل ميسر وتدريب مهني.

ج. المشاركة السياسية:

- **التمثيل العادل :**ضمان وجود نسبة تمثيل مضمونة للنساء في البرلمان والمجالس المحلية.
- **التدريب السياسي :**إطلاق برامج تدريب للنساء لتطوير قدراتهن القيادية والسياسية.

2 .استمرار القاضيات: دعم وجود القاضيات لضمان عدالة أفضل

تداولت بعض الأوساط مقولات تفيد بأنّ السلطة الجديدة في سوريا طلب مِن القاضيات في المحاكم السورية التزام بيوتهن، وعدم العودة إلى أعمالهن؛ بزعم أن القضاء من مهمات الرجال فقط، وإذا كان ما يتم تداوله بهذا الصدد صحيحا، فإنّه يمثل انتكاسة، وعودة إلى الوراء بدل السير إلى الأمام في الاتجاه الحقوقي، ولعله من المفيد هنا تفصيل القول في هذا الأمر كما يلي:

أ. أهمية القاضيات:

- **العدالة النوعية :**وجود قاضيات يضمن فهمًا أعمق لقضايا المرأة، خاصة في المحاكم المتعلقة بالأحوال الشخصية ومحاكم الأحداث.
- **محاكمات الأحداث :**المرأة القاضية قادرة على التعامل بحساسية مع القضايا المتعلقة بالأطفال والأحداث، مما يعزز العدالة الاجتماعية.

ب. ضمان الاستمرارية:

- **حماية القاضيات من التمييز :**وضع قوانين تضمن استمرارية القاضيات في عملهن دون مواجهة ضغوط اجتماعية أو دينية.
- **التوسع في تعيين القاضيات :**تشجيع النساء على الانخراط في المجال القضائي من خلال توفير منح دراسية ودورات تدريبية متخصصة.
- **محاكم مختصة :**إنشاء محاكم مختصة بالقضايا الأسرية والأحداث تضم قاضيات لضمان عدالة تراعي الخصوصية والحساسية.

ج. الممارسات الفضلى:

- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحًا في تعزيز دور المرأة في القضاء، مثل الأردن وتونس.

3 .تعزيز دور المرأة في المصالحة الوطنية

أ. دور المرأة في لجان المصالحة والوئام:

- **الجسر بين الأطراف :**النساء غالبًا ما يكنّ أكثر قبولًا كوسيطات في النزاعات المحلية، حيث يُنظر إليهن على أنهن أقل تحيزًا.
- **حل النزاعات العائلية والمجتمعية :**وجود النساء في لجان المصالحة يعزز الثقة في هذه اللجان، خاصة في المجتمعات الريفية والمحافظة.

ب. دعم الناجيات من الحرب:

- **الاستماع للناجيات :**النساء اللواتي تعرضن للعنف أو التهجير يجب أن يكنّ جزءًا من عملية المصالحة.
- **برامج التأهيل النفسي والاجتماعي :**توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات ليتمكنّ من العودة إلى حياتهن الطبيعية والمساهمة في المجتمع.

ج. إشراك النساء في إعادة بناء المجتمع:

- **الدور المجتمعي :**تعزيز مشاركة المرأة في حملات التوعية المجتمعية لإرساء قيم التسامح والمواطنة.
- **تمكين المرأة اقتصاديًا :**دعم النساء من خلال برامج العمل المجتمعي والمشاريع الصغيرة.

4 .فوائد الاهتمام بدور المرأة

أ. تعزيز الاستقرار الاجتماعي:

- مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يساهم في تقليل الفجوات وتحقيق توازن في صنع القرار.

ب. رفع مستوى العدالة:

- وجود المرأة في القضاء والوظائف القيادية يضمن قرارات أكثر شمولًا وعدالة.

ج. تحقيق التنمية المستدامة:

- تمكين المرأة اقتصاديًا وتعليميًا يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع وبيئة اجتماعية أكثر استقرارًا.

5 .آليات التنفيذ العملية

- **التشريعات :**مراجعة القوانين لضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.
- **حملات توعية :**إطلاق حملات وطنية لتعزيز ثقافة المساواة وأهمية دور المرأة.
- **الدعم الدولي :**التعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق المرأة للحصول على دعم مالي وتقني.
- **برامج تدريبية :**تطوير برامج تدريبية لتأهيل النساء في مجالات القيادة والقضاء والسياسة.

الاهتمام بالمرأة ودورها في سوريا الجديدة ليس مجرد واجب أخلاقي أو حقوقي، بل هو استثمار في بناء مجتمع متوازن ومستقر. تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في جميع المجالات، خاصة القضاء والمصالحة الوطنية، يفتح أبوابًا واسعة لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ قيم العدالة والمساواة. بتضافر الجهود، يمكن للمرأة أن تكون القوة الدافعة لإعادة بناء سوريا وقيادتها نحو مستقبل أكثر إشراقًا.

ترسيخ الديمقراطية والمدنية في سوريا الجديدة

إعادة بناء سوريا على أسس ديمقراطية ومدنية هو السبيل الأمثل لضمان استقرارها وتقدمها. الديمقراطية ليست مجرد آلية للحكم، بل هي فلسفة تعزز قيم العدالة والمساواة والمشاركة. في مجتمع متنوع مثل سوريا، تتطلب هذه العملية تكييف المبادئ الديمقراطية لتنسجم مع القيم الثقافية والدينية للسوريين، بالإضافة إلى ضمان سيادة القانون وتطبيقه بعدالة.

1 .توضيح مفهوم الديمقراطية

أ. الديمقراطية كآلية للشورى:

- **تقارب المفهومين:**

- تقديم الديمقراطية بوصفها امتدادًا لمبدأ الشورى الإسلامي يساعد في كسر الحواجز النفسية والثقافية التي قد تعيق قبولها عند بعض الأطراف.
- الديمقراطية مثل الشورى تعتمد على المشاورة بين الأطراف المختلفة لاتخاذ قرارات تصب في مصلحة الجماعة.

- **التوعية الشعبية:**
  - إطلاق حملات إعلامية وثقافية لتوضيح أن الديمقراطية لا تعني التخلي عن القيم الإسلامية، بل تعزز المشاركة المجتمعية والمسؤولية.
  - إدخال مفاهيم الديمقراطية والشورى في المناهج الدراسية لخلق وعي مجتمعي عميق.

ب. الديمقراطية والمشاركة السياسية:

- ضمان حقوق جميع المواطنين في التصويت والترشح، بغض النظر عن الجنس، الدين، أو العرق.
- تعزيز دور الأحزاب السياسية كمنابر للتعبير عن تنوع الآراء، مع وضع ضوابط تضمن عدم استغلالها لتعميق الانقسامات.

2 .دولة القانون

أ. استقلالية القضاء:

- **ضمان الحياد :**
  - يجب أن يكون القضاء مستقلًا عن تأثير السلطة التنفيذية أو أي جهات خارجية.
  - إنشاء هيئة رقابية لضمان حياد القضاة ومحاسبة أي تدخلات.
- **توسيع دور القضاء :**
  - إنشاء محاكم دستورية مختصة لحل النزاعات المتعلقة بتطبيق الدستور الجديد.
  - تعزيز وجود القضاء الإداري لحماية المواطنين من أي تجاوزات حكومية.

ب. تطبيق القوانين بعدالة:

- **مساواة أمام القانون :**
  - جميع المواطنين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، يجب أن يخضعوا للقانون دون استثناء.
- **شفافية التشريعات :**
  - صياغة قوانين واضحة ومحددة تضمن عدم استغلال الثغرات القانونية.
  - نشر القوانين الجديدة وتفسيرها بشكل مبسط ليتمكن جميع المواطنين من فهم حقوقهم وواجباتهم.

تجنب الحروب الأهلية والأخطاء التاريخية

1 .تعلم من تجارب الدول الأخرى

أ. تجنب الأخطاء بعد الثورات:

- **الدروس المستفادة:**
  - دراسة حالات مثل ليبيا واليمن، حيث أدى غياب القيادة الموحدة إلى تفاقم النزاعات الداخلية.
  - أهمية السيطرة على السلاح ودمج الجماعات المسلحة في الجيش الوطني بشكل منظم.
- **خطوات عملية:**
  - تنظيم مؤتمرات حوارية تشارك فيها كافة الأطياف السياسية والاجتماعية لتجنب التصادم.
  - الاعتماد على الوساطة الدولية لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات.

ب. التوافق الوطني:

- صياغة ميثاق وطني يحدد القيم المشتركة التي تجمع السوريين ويكون مرجعًا لحل النزاعات.

2 .تعزيز الاستقرار

أ. حكومة انتقالية قوية:

- **مهام الحكومة الانتقالية:**
  - تحقيق الأمن الداخلي وضبط الحدود.
  - إدارة الاقتصاد بفعالية وضمان توفير الخدمات الأساسية.
- **إشراك الجميع:**
  - تضمين ممثلين عن جميع الأطياف السياسية والاجتماعية في الحكومة الانتقالية.
  - ضمان وجود النساء والشباب في مواقع صنع القرار.

ب. إعادة بناء المؤسسات:

- **ترميم المؤسسات:**
  - إعادة بناء المؤسسات الحكومية على أسس حديثة وفعالة.
  - ضمان شفافية التوظيف ومنع المحسوبية.
- **التحول الرقمي:**
  - رقمنة السجلات الحكومية والخدمات لضمان كفاءة وشفافية العمل الحكومي.

الخاتمة: سوريا الجديدة، فرصة تاريخية

تملك سوريا الجديدة فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها كدولة ديمقراطية مدنية تحقق التقدم والاستقرار. النجاح في هذه المرحلة يتطلب إرادة جماعية وقيادة حكيمة تعطي الأولوية للمصالحة الوطنية، سيادة القانون، وتعزيز المواطنة. بتضافر جهود الشعب السوري وتعاونه مع المجتمع الدولي، يمكن لسوريا أن تتحول إلى نموذج عالمي للتجديد بعد الأزمات. رؤية المستقبل يجب أن تكون قائمة على احترام التنوع، تمكين الجميع، وترسيخ العدالة كقاعدة أساسية لبناء الوطن الجديد.

سوريا اليوم تقف على أعتاب تحول تاريخي، حيث يمكنها بناء نموذج فريد لدولة ديمقراطية ومدنية. تحقيق هذه الرؤية يتطلب إرادة جماعية، قيادة حكيمة، وشراكات إقليمية ودولية. من خلال تعزيز الوحدة الوطنية، تمكين المرأة، وإعادة الإعمار المستدام، يمكن لسوريا أن تكتب فصلًا جديدًا من الأمل والازدهار.

.....

ما هو المحور الإنساني وما الذي يقدمه؟

https://humanitarianpivot.org/

المحور الإنساني هو منصة شاملة تهدف إلى تعزيز المعرفة والإبداع من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومتنوعة تسهم في تطوير الإنسان والمجتمع. إليك أبرز ما يقدمه المحور الإنساني:

1. **دورات تدريبية رقمية مجانية**

https://skills-workshops.org/
المحور الإنساني يوفر حوالي **300 دورة تدريبية رقمية** تغطي أغلب التخصصات العلمية والإنسانية في العالم، مع تركيز خاص على المجالات: الطبية، الهندسية، التكنولوجية، المالية، التعلمية، وغيرها الكثير. هذه الدورات مفتوحة للجميع ومجانية بالكامل، مما يتيح لأي شخص فرصة التعلم والتطوير الشخصي.

2 .مجلات علمية محكمة بطرق مبتكرة

https://global-journal.org/
يقدم المحور الإنساني مجموعة كبيرة من المجلات العلمية المحكمة التي تتميز بأساليب مبتكرة في النشر العلمي، بعيدًا عن النماذج التقليدية.

- المجلات تتيح للباحثين نشر أبحاثهم بسهولة وفق منهجيات متطورة تدعم الإبداع والتجديد.

3 .مؤتمرات إلكترونية مستمرة

يدير المحور الإنساني **خمس مؤتمرات إلكترونية مبتكرة** تعمل على مدار العام، وتتيح المشاركة المستدامة بطريقة غير تقليدية، وهي:

- **مؤتمر الذكاء الاصطناعي الإلكتروني المستمر. https://ai-conf-online.org/**
- **المؤتمر الطبي الإلكتروني المستمر. https://medical-conf-online.org/**
- **المؤتمر الهندسي الإلكتروني المستمر. https://engineering-conf-online.org/**
- **المؤتمر المناخي الإلكتروني المستمر. https://climate-conf-online.org/**
- **مؤتمر التعليم والعلوم الإنسانية الإلكتروني المستمر. https://edu-conf-online.org/**

4 .العضوية بأساليب فريدة (قريبًا)

- **المنح العالمية:**

ستتيح العضوية للمشتركين الوصول إلى أحدث المنح العالمية التي تعلن عنها الدول والمؤسسات الدولية يوميًا، مباشرة عند الإعلان عنها.

- **الترشح للجوائز ودعم المشاريع:**
برنامج العضوية سيمكّن الأعضاء المتميزين من الترشح للجوائز العربية والعالمية، مع تقديم دعم كامل للحصول على المشاريع الدولية.

لماذا المحور الإنساني؟

المحور الإنساني ليس مجرد منصة تعليمية أو علمية، بل هو منظومة متكاملة تهدف إلى بناء قدرات الأفراد، دعم الباحثين، وتمكين المبدعين من الوصول إلى الفرص العالمية؛ لأنه من حقهم الانطلاق نحو مستقبل مليء بالإبداع والتميز، نرحب بالجميع.